

Distr.: General
18 April 2022
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة



الدورة السنوية لعام 2022

22-21 حزيران/يونيه 2022

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت

المسائل المتعلقة بمراجعة الحسابات والتحقيقات

تقرير اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

موجز تنفيذي:

يعرض هذا التقرير الصادر عن اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة (لجنة الرقابة) أنشطة اللجنة في عام 2021، والمواضيع التي استعرضت، والملاحظات والتوصيات التي قدمت إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن نظمها العامة للحوكمة والمساءلة والرقابة. وتتوه اللجنة بالدور القيادي المتواصل الذي اضطلعت به هيئة الأمم المتحدة للمرأة في التصدي للتحديات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 وإعداد برامج مراعية للمنظور الجنساني. وأشارت لجنة الرقابة أيضا إلى الطاقة الاستثنائية التي كرست خلال العام لتعزيز تقييمات التزامات بيجين+25 من خلال جهود جيل المساواة. وفي الوقت نفسه، واصلت لجنة الرقابة إسداء المشورة لقيادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن الحاجة إلى نظم أقوى للحوكمة المؤسسية، واتساق الموارد، وآليات للرقابة والمساءلة على نطاق الهيئة ككل. وتوجد أمام قيادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في فترة التحرر من قيود الجائحة، فرصة لبناء هياكل حوكمة قوية من أجل الحد من مخاطر عدم تحقيق الأهداف.

أولا - مقدمة

1 - عملا بالبند 32 من اختصاصات اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة (لجنة الرقابة)، يتضمن تقرير اللجنة العاشر المقدم إلى وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) موجزا للأنشطة التي نفذتها اللجنة والمشورة التي أسدتها في عام 2021. ويتاح هذا التقرير للمجلس التنفيذي، وتقدمه إليه رئيسة اللجنة عند الطلب.



الرجاء إعادة استعمال الورق



- 2 - والاختصاصات الحالية للجنة الرقابة، التي وُفِّق عليها في عام 2019، متاحة عن طريق الرابط التالي: <https://www.unwomen.org/sites/default/files/Headquarters/Attachments/Sections/About%20Us/Accountability/UN-Women-Advisory-Committee-on-Oversight-Terms-of-reference-en.pdf>. وتحدد الاختصاصات غرض لجنة الرقابة، وهو مساعدة رئيسة الهيئة في الوفاء بمسؤولياتها الرقابية وفقا لأفضل الممارسات المناسبة في مجالات الحوكمة والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر. وتؤدي اللجنة دورا استشاريا وهي ليست هيئة للإدارة.
- 3 - وترد قائمة بأسماء أعضاء اللجنة في المرفق ألف. وتتألف اللجنة من خبراء وخبيرات في مجالات الإبلاغ المالي والمسائل البرنامجية، والمحاسبة، والحوكمة، والمراجعة الداخلية والتحقق، والتقييم، ونظم الرصد والقياس، والمراجعة الخارجية، والرقابة الداخلية، وممارسات ومبادئ إدارة المخاطر، فضلا عن الأعمال والعمليات الحكومية الدولية والتفديدية للأمم المتحدة. والأعضاء مستقلون عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة وخارجيون عنها. وإضافة إلى ذلك، يقدم أعضاء اللجنة تأكيدا سنويا بشأن الاستقلالية إلى وكيلة الأمين العام يضمن شفافية أعضاء اللجنة في أداء الأدوار المنوطة بهم دون الإضرار بأي مصالح.

ثانيا - أنشطة اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

- 4 - بالنظر إلى أن جانحة كوفيد-19 العالمية استمرت في السنة التقويمية 2021، وحالت دون إمكانية عقد أي اجتماعات بالحضور الشخصي، فقد عقدت اللجنة كل اجتماعاتها بشكل افتراضي. وتود لجنة الرقابة أن تتوجه بالشكر إلى إدارة وموظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تيسير هذه الاجتماعات وإدارة مشاركة ومناقشة فائقتي الجودة في هذا السياق الصعب.
- 5 - ومن أجل التعويض عن آثار تقصير مدد الاجتماعات الافتراضية، وللتغطية الكاملة للمسائل المشمولة باختصاصات لجنة الرقابة، عقدت اللجنة خمسة اجتماعات افتراضية في السنة التقويمية 2021. وفي كانون الأول/ديسمبر، اجتمع عضوان من أعضاء اللجنة مع موظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة في جلسة خاصة لاستعراض استجابة الهيئة لتوصيات المراجعة المتعلقة بالجهات الشريكة الصادرة عن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، عقدت اللجنة جلسة خاصة مع المديرية التنفيذية المنتهية ولايتها قبل نهاية فترة خدمتها. ويرد، في المرفق باء، جدول زمني كامل لاجتماعات عام 2021.
- 6 - وشمل المشاركون من هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الاجتماعات التي عقدتها اللجنة بكامل هيئتها وكيلة الأمين العام/المديرية التنفيذية، ونائبتى المديرية التنفيذية، والمعينين من ممثلي الإدارة العليا للبرامج والعمليات، فضلا عن ممثلي مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة. وعُقدت الاجتماعات مع وكيلة الأمين العام ومع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، على هيئة جلسات خاصة. وعقدت اللجنة أيضا، حسب الاقتضاء، جلسات خاصة مع مديرة شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات دون حضور الإدارة.
- 7 - واجتمعت لجنة الرقابة أيضا مع المدير المنتهية ولايته لشعبة التحقيقات التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في الأمم المتحدة، الذي أدى خدمات تخص التحقيقات بموجب مذكرة تفاهم مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة منذ عام 2018، ومع رئيسة مكتب الأخلاقيات التابع للأمم المتحدة الذي يضطلع بأنشطة في مجال الأخلاقيات لصالح هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

- 8 - وشاركت رئيسة اللجنة في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي في حزيران/يونيه 2021 من أجل تقديم التقرير السنوي. وشاركت أيضا في الاجتماع السادس لممثلي لجان الرقابة في منظومة الأمم المتحدة يومي 7 و 8 كانون الأول/ديسمبر 2021. وعُقد ذلك الاجتماع بشكل افتراضي.
- 9 - وأعدت اللجنة نقاط مشورة موجزة للمديرة التنفيذية ونائتي المديرية التنفيذية بعد كل اجتماع من اجتماعاتها الرسمية. وعُملت إجراءات المتابعة المنبثقة عن مداولات الاجتماعات على المديرين المعنيين عن طريق أمانة لجنة الرقابة.

ثالثا - الاستعراض والمشورة من جانب لجنة الرقابة: وظائف الرقابة

سيتناول هذا الفرع من التقرير استعراض لجنة الرقابة لمختلف وظائف الرقابة المتعلقة بهيئة الأمم المتحدة للمرأة وما قدمته من مشورة بشأنها. ولأغراض هذا الفرع، سيجري تناول المراجعة والتقييم بشكل مستقل، على الرغم من أن هاتين الوظيفتين تدرجان حاليا في اختصاص مديرة شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات.

10 - الملاحظات المتعلقة بشعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات:

(أ) لا تزال مديرة شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات وموظفوها يحظون بتقدير كبير باعتبارهم موارد مستقلة محترمة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتُناقش مع الإدارة العليا، بشكل منتظم، النتائج المستخلصة من كلٍّ من المراجعة الداخلية للحسابات والتقييمات.

(ب) أشركت المديرية وموظفوها بصفة مراقبين نشطين في هيئات اتخاذ قرارات الحوكمة الداخلية التي أعطيت الطابع الرسمي في هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2020، والتي ما زالت تتطور. كما أشركت المديرية وموظفوها بصفة مراقبين في آليات حوكمة إضافية لجهود خاصة مثل النظام الجديد للتخطيط المركزي للموارد (Quantum).

(ج) كانت الشعبة سباقة في الانتباه إلى ضرورة القيام بمهام استشارية وإجراء تقييمات للجهود البرنامجية الجديدة، باستخدام مجموعات مهارات مراجعة الحسابات والتقييم على السواء. ونتائج هذا العمل ذات أهمية كبيرة في مساعدة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الحوكمة الشاملة وإدارة المخاطر وقرارات البرمجة.

(د) مثلما ذُكر في التقارير السابقة للجنة الرقابة، فإنها تواصل ملاحظة القيمة العائدة على هيئة الأمم المتحدة للمرأة من تقاسم دائرة المراجعة الداخلية للحسابات ودائرة التقييم المستقل أماكن عمل مشتركة. ومع أن هاتين الدائرتين لا تزالان متميزتين ومستقلتين، إذ يفصل بينهما عن بعض من حيث هيكل الملاك الوظيفي وهيكل الميزانية، فقد زادت من التعاون في أنشطة مشتركة مثل تقييم ومراجعة الحافظة القُطرية (CPE+Audit) للمكتب القُطري الباكستاني. وفي حين ترد الاستنتاجات في تقارير منفصلة، فإن النتائج المبَّع بها هي استنتاجات يكمل بعضها بعضا، كما أنها مفيدة للمكاتب القُطرية.

(هـ) تستطيع اللجنة أن تؤكد أن شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات تعمل على نحو مستقل في توفير الضمانات فيما يتعلق بالحوكمة وإدارة المخاطر وبيئة المراقبة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

ألف - المراجعة الداخلية: دائرة المراجعة الداخلية للحسابات

- 11 - تفاعلت اللجنة مع دائرة المراجعة الداخلية للحسابات طوال العام بشأن حالة خطة عملها وبشأن آثار الجائحة المستمرة.
 - 12 - واستعرضت اللجنة التقرير المتعلق بأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 المقرر تقديمه إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية، وأحاطت علماً بنتائج المراجعة المهمة الواردة فيه، فضلاً عن نتائج أنشطة التحقيقات. واستشيرت اللجنة وقدمت تعليقات بشأن الرأي الموجز الوارد في التقرير بخصوص كفاية وفعالية إطار هيئة الأمم المتحدة للمرأة للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة.
 - 13 - وتشير لجنة الرقابة إلى أن دائرة المراجعة الداخلية للحسابات تشاورت مع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بشأن تخطيط أنشطة المراجعة وتنسيقها. ويظل هذا التفاعل مهماً فيما يتعلق بالضمانات الشاملة المتاحة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.
 - 14 - ولا تزال المواضيع المشتركة التي تنظر فيها هيئة الأمم المتحدة للمرأة تبرز من عمل دائرة المراجعة الداخلية للحسابات، سواء في تقارير المراجعة الرسمية، التي تغطي عمليات المكاتب القطرية والعمليات الإقليمية وعمليات المقر، أو التقييمات والآراء الاستشارية بشأن مواضيع محددة، مثل تنفيذ التخطيط المركزي للموارد. وسيتم تناول الكثير من هذه المواضيع وكذلك الدروس والملاحظات المستفادة من وظائف الرقابة الأخرى، في الفرع الرابع من هذا التقرير.
 - 15 - وأحرزت دائرة المراجعة الداخلية للحسابات تقدماً في أنشطة ضمان الجودة المقررة، في إعدادها واستكمالها للميثاقين الجديدين لدائرة المراجعة الداخلية للحسابات وشعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات، وموافقتها عليهما.
 - 16 - الملاحظات:
- (أ) نظراً لاستمرار الجائحة، أجرت دائرة المراجعة الداخلية للحسابات التعديلات اللازمة على خطة عملها، وأكملت عمليات المراجعة في ظل ظروف بعيدة عن المثالية. واختبر الموظفون أيضاً تقنيات جديدة لمراجعة الحسابات عن بُعد للبلدان ذات المخاطر الأقل، وحققوا نتائج جيدة.
- (ب) أظهرت المتابعة التي أجرتها الإدارة لتوصيات المراجعة في السنوات السابقة بطء وتيرة التقدم، الذي ربما يكون مرتبطاً بالجائحة. وينبغي أن تكون التوصيات التي ظلت دون تنفيذ فترات طويلة، والتنفيذ الجزئي لبعض التوصيات، محور تركيز دائرة المراجعة الداخلية للحسابات والإدارة العليا في المستقبل.
- (ج) بات واضحاً حدوث تطور جديد مهم، في ردود الإدارة المقدمة في عام 2021 على بعض توصيات ونصائح المراجعة، يتعلق بما سبق للجنة أن حددته من نقص في القدرة على الحوكمة ونقص للموارد في هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويشار إلى الكثير من التوصيات المتفق عليها، بما فيها التوصيات ذات الأولوية العالية، على أنها تتوقف على توافر الموارد الكافية، أو على موافقة هيئات الحوكمة الداخلية على تعيين جهات قائمة على تسيير العمل ومسؤولين رسميين لتنفيذ التوصية. وقد أدى ذلك إلى إصدار نتائج مهمة لمراجعة الحسابات دون تواريخ متابعة للإجراءات الموصى بها، ودون تعيين مسؤول رسمي. وستتابع اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة هذا الأمر في عام 2022، لأنه يمثل خطراً كبيراً على تحقيق بيئة رقابية ناضجة.

باء - وظيفة التقييم: دائرة التقييم المستقل

17 - تفاعلت اللجنة مع دائرة التقييم المستقل على مدار العام، حيث استعرضت خطط عام 2021 في إطار استعراضها لتقرير التقييم لعام 2020. واستعرضت أيضا التقرير المتعلق بوظيفة التقييم لعام 2021، ونتائج التقييم والاستنتاجات الواردة فيه، وكذلك خطة العمل لعام 2022. وهي تلاحظ هنا نتائج ثلاثة تقييمات مركزية فضلا عن زيادة القدرات والنواتج في التقييمات اللامركزية.

18 - وتلاحظ اللجنة أن دائرة التقييم المستقل قامت بتحديث استراتيجية التقييم العالمية وخطة التقييم المركزي لديها بحيث تشملان الفترة 2022-2025 لمواءمتها مع الخطة الإستراتيجية التي اعتمدتها حديثا هيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة نفسها. وتشير لجنة الرقابة أيضا إلى أن دائرة التقييم المستقل اضطرت إلى تعديل أساليب وخطط التقييم لديها لتتوافق مع قيود الجائحة.

19 - وفي السنوات السابقة، أكدت لجنة الرقابة لدائرة التقييم المستقل على الحاجة إلى استمرار تركيز الإدارة على استخدامات التقييم. وفي هذا الصدد، ترى اللجنة أن تركيز دائرة التقييم المستقل على الاسترشاد بنتائج التقييم في عملية وضع مذكرات استراتيجية للمكاتب القطرية هو نتيجة إيجابية للغاية.

20 - وتتلقى اللجنة توضيحات مستمرة بشأن أدوار وأنشطة دائرة التقييم المستقل في التقييمات الاستراتيجية، والتقييمات اللامركزية، ودعمها للتقييمات المراعية للمنظور الجنساني ضمن منظومة الأمم المتحدة، ودورها في تعزيز استخدامات التقييمات.

21 - الملاحظات:

(أ) تلاحظ اللجنة نتائج التقييم المركزي للتسيق الذي تضطلع به الهيئة ودورها التنظيمي الأوسع في إنهاء العنف ضد المرأة، والدروس المستفادة من التحسينات والاتصال ضمن هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل توضيح وتوثيق قيمة التنسيق.

(ب) تلاحظ اللجنة أيضا الدور المتزايد الأهمية الذي تؤديه دائرة التقييم المستقل في التقييمات اللامركزية، وعملها من خلال أخصائيي التقييم الإقليميين. وبينما تترك اللجنة قيمة هذه المشاركة، فقد أشارت على دائرة التقييم المستقل بمواصلة الاهتمام بالتمويل المستمر لضمان توفير الموارد الكافية لتقييمات الحافظات القطرية التي تقودها دائرة التقييم المستقل.

(ج) تلاحظ اللجنة العمل الذي أنجزته دائرة التقييم المستقل لتجميع الشواغل الرئيسية المبينة في التقييمات المركزية واللامركزية، لصالح إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكاتبها الميدانية. وتتعلق أكثر المواضيع تواترا بما يلي: محدودية الموارد والموظفين، وضعف إدارة المشاريع، ونظم الرصد والإبلاغ، والافتقار إلى التماسك المؤسسي، وتحديد أولويات العمل.

(د) تلاحظ اللجنة العمل المتواصل الذي يضطلع به موظفو دائرة التقييم المستقل لتعزيز التقييمات المراعية للمنظور الجنساني، بما في ذلك أدوارها القيادية داخل فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، وعملها في مجال دعم وظيفة الرئيس المشارك لجهود شراكة "EvalGender+"، ومشاركتها في وضع أطر عمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتقييمات إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وتعاونها الأولي مع مبادرة التقييم العالمية.

جيم - وظيفة التحقيق

22 - تلقت اللجنة معلومات مستكملة عن أنشطة التحقيق ونتائجه من مديرة شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات. وعلى نحو ما ذكر أعلاه، اجتمعت اللجنة مع المدير المنتهية ولايته لشعبة التحقيقات التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في جلسة خاصة في دورتها المعقودة في تموز/يوليه.

وعلى نحو ما ذكر في التقارير السابقة، وبموجب أحكام مذكرة التفاهم مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية، تعمل مديرة شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات، بوصفها المسؤولة الرسمية في هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن تلقي التقارير من مكتب خدمات الرقابة الداخلية والشروع في متابعة الإجراءات اللازمة داخل الهيئة. وبما أن هذا الدور لم يُزود قط بالموارد في التشكيلة الأولية لشعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات، فقد استغرق الاضطلاع بهذا الدور وقتاً طويلاً من مديرة شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات ورئيسة دائرة المراجعة الداخلية للحسابات وواحدة من موظفيها. وخلال النصف الأخير من عام 2021، تمكنت مديرة الشعبة، باستخدام موارد من غير الموظفين، من تعيين أحد متطوعي الأمم المتحدة لدعم هذه الوظيفة.

23 - وأكملت الشعبة العمل المتعلق باستعراض برنامج مكافحة الغش في هيئة الأمم المتحدة للمرأة خلال العام. ويشير التقييم الموجز للاستعراض إلى أن الكثير من قدرات مكافحة الغش في الهيئة هي في مستوى منخفض من النضج. ويتضمن التقرير عرضاً شاملاً للأدوار التي ينبغي أن تؤديها مختلف هياكل الحوكمة داخل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، إلى جانب شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات، في نظام أكثر نضجاً ومزود بموارد كافية.

24 - وتتضمن خمس توصيات ذات أولوية عالية في التقرير ما يلي:

(أ) مقترحات بشأن الأدوار المحتملة لكل كيان من هذه الكيانات، وكذلك مكتب خدمات الرقابة الداخلية،

(ب) اقتراحات للدراسة واتخاذ قرار واضح من قبل إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن ماهية عناصر نشاط مكافحة الغش التي يُعامل معها بشكل أفضل داخلياً، وما الذي يمكن فيه الاستعانة بمصادر خارجية.

وبما أن هذا يتعلق بالقوة العامة للحوكمة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة، فيمكن الاطلاع على مزيد من المناقشة لهذه المسألة في الفرع الرابع أدناه.

25 - الملاحظات:

(أ) تواصل اللجنة تأكيد الدور الرئيسي الذي تضطلع به رئيسة شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات بوصفها المسؤولة الرسمية في هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن أوجه التفاعل مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية فيما يتعلق بنتائج التحقيقات.

(ب) تحظى النتائج التي توصل إليها تقرير استعراض مكافحة الغش بالأهمية لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة من حيث إنها تعزز السرود الناشئة عن التقارير والتقييمات الأخرى لشعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات فيما يتعلق بضعف نظم الحوكمة، والافتقار إلى المساءلة، والإدارة المركزية للمخاطر في المجالات الرئيسية مثل مراقبة الغش ومنعه والمتابعة بشأنه. ويسلط التقرير الضوء أيضاً على الحاجة إلى ربط إجراءات الحوكمة بالجهود المبذولة في إطار الإدارة المركزية للمخاطر، وسياسة الأخلاقيات،

والسياسة القانونية، وسياسة مكافحة الغش. وتؤيد لجنة الرقابة المفهوم الداعي إلى أن تتسَّق الجهود المبذولة لوضع سياسة لمكافحة الغش وتزود بالموارد مع الجهود المبذولة من أجل تعزيز النضج في مجال الأخلاقيات (انظر الفرع التالي).

دال - وظيفة الأخلاقيات

26 - في عام 2011، أبرمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ترتيباً مؤسسياً مع مكتب الأخلاقيات التابع للأمم المتحدة لتقديم الخدمات المتصلة بالأخلاقيات إلى الهيئة.

27 - وأشارت لجنة الرقابة، في تقريرها لعام 2020، إلى التقرير الاستشاري لشعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات عن وضع أسس للمقارنة وتقييم مدى النضج في مجال الأخلاقيات والنزاهة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأشارت اللجنة كذلك إلى الاستنتاج الذي خلص إليه التقرير بأن الهيئة أمامها طريق تقطعه قبل أن يُصنَّف مستوى نضجها على صعيدي الأخلاقيات والنزاهة على أنه قوي وتقدمي. وتضمّن التقرير عدداً من التوصيات التي تتيح للهيئة إحراز تقدم نحو رؤية المديرية التنفيذية لثقافة أخلاقية رصينة. ويعزّز تقرير مكافحة الغش لعام 2021، المذكور في الفقرة 23 أعلاه، الاستنتاج القائل بأن ثقافة الأخلاقيات والنزاهة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة لا تزال بحاجة إلى تعزيز، وأن التوصيات الصادرة عن تلك الدراسة وعن استعراض الأخلاقيات يمكن معالجتهما في آن معاً.

28 - وفي آذار/مارس 2021، استمعت لجنة الرقابة إلى إحاطة من الموظف المعني بالأخلاقيات في الأمم المتحدة في اجتماع خاص، وذلك تمشياً مع اختصاصاتها. وتلقت اللجنة أيضاً، في اجتماعها المعقود في آذار/مارس، إحاطة من المنسق المعني بالأخلاقيات التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والذي يقع مقره مؤسسياً في شعبة الموارد البشرية، للتعامل مع الاتصال بمكتب الأخلاقيات التابع للأمم المتحدة، وتعزيز ثقافة الأخلاقيات داخل هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

29 - الملاحظات المتعلقة بوظيفة الأخلاقيات:

(أ) استفادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة من خدمات مكتب الأخلاقيات التابع للأمم المتحدة للتعامل مع المهام الأساسية المتصلة بالأخلاقيات مثل الإفصاح المالي وتضارب المصالح، وكذلك إسداء المشورة بشأن المسائل المتصلة بأساسيات الأخلاقيات لما يقرب من عشر سنوات. وفي ذلك الوقت، غيّرت الهيئة هيكلها التنظيمي وتولت أدواراً جديدة قد تملّي عليها أن يكون لها وظيفة الأخلاقيات الداخلية الخاصة به. وخلص تقرير صادر مؤخراً عن وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة حول استعراض وظيفة الأخلاقيات في الأمم المتحدة إلى استنتاج مفاده أن تنتظر هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إنشاء وظيفة داخلية للأخلاقيات، أو إبرام ترتيب رسمي مع مكتب الأخلاقيات التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك تسديد تكاليف الخدمات المقدمة.

(ب) تماشياً مع ملاحظات مكتب الأخلاقيات التابع للأمم المتحدة ووحدة التفتيش المشتركة، تشير لجنة الرقابة إلى أنها، خلال العامين الماضيين، أوصت بأنه إذا لم تسمح الموارد بإنشاء مكتب أخلاقيات منفصل، يلزم أن يتقلد مسؤول الأخلاقيات دوراً قيادياً في الهيئة، وأن يزود بالموارد الكافية لقيادة إدخال تحسينات في الثقافة الأخلاقية، وتوجيه تنسيق السياسات والإجراءات القائمة بحيث تتخذ شكل إطار أخلاقي يتم نشره واستخدامه لزيادة الوعي على صعيد الهيئة ككل. وتوجد حالياً موظفة تنسيق واحدة

في شعبة الموارد البشرية تؤدي واجباتها باقتدار، ولكنها لا تستطيع تخصيص سوى ما نسبته 20 في المائة من وقتها لتلك الوظيفة. ولا تتوفر موارد مكرسة لمتابعة التوصيات الواردة في التقرير الاستشاري لوضع أسس للمقارنة بشأن الأخلاقيات، ولا سيما الدعوة إلى وضع استراتيجية للأخلاقيات وإطار للسياسة العامة في هذا المجال.

(ج) تنشي لجنة الرقابة على هيئة الأمم المتحدة للمرأة لإعدادها تقرير المديرية التنفيذية بشأن التدابير التأديبية وغيرها من الإجراءات المتخذة رداً على سوء السلوك والمخالفات من جانب موظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرهم من الموظفين، الذي قُدم في الدورة السنوية للمجلس في حزيران/يونيه 2021.

هاء - مجلس مراجعي الحسابات:

30 - اجتمعت اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة مع مجلس مراجعي الحسابات في جلستين من جلساتها، في آذار/مارس، وتموز/يوليه 2021.

31 - واستعرضت، في جلستها المعقودة في تموز/يوليه، تقرير مجلس مراجعي الحسابات لعام 2020. وخلال هذا الاجتماع وفي عروض المتابعة، زُودت لجنة الرقابة بمعلومات مستكملة من الإدارة عن حالة تنفيذ التوصيات الواردة في خطاب إدارة مجلس مراجعي الحسابات وتقاريره.

32 - وتشير اللجنة إلى أن الهيئة تلقت رأياً بدون تحفظات من مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة للسنة العاشرة على التوالي على إنشائها.

رابعا - الاستعراض والمشورة من جانب لجنة الرقابة: الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة؛ أفضل الممارسات في مجال الإدارة المالية ونظم المعلومات

ستقدم اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة في هذا الفرع من تقريرها السنوي ملخصات للمشورة التي قدمتها إلى الهيئة وإلى المديرية التنفيذية تمشياً مع غرضها العام المتمثل في تقديم المشورة بشأن الممارسات الجيدة فيما يتعلق بإطار ونظم المساءلة في الهيئة.

وسيتضمن هذا الفرع مناقشات لفعالية وظائف الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة، إضافة إلى اعتماد الإدارة واستخدامها لأفضل الممارسات في مجالات إدارة المخاطر والشؤون المالية.

ألف - المخاطر المتعلقة بمستوى الموارد

33 - في التقارير السنوية للسنوات السابقة، لاحظت اللجنة حالات النقص المتواصل في الموارد العادية، وشجعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على أن تنشئ وجوداً مؤسسياً يعمل في إطار تقديرات أكثر واقعية للموارد.

34 - وفي حين نجحت الهيئة في السنوات الأخيرة في اجتذاب موارد غير أساسية لجهود من قبيل مبادرة "تسليط الضوء" والبرامج المتصلة بالجائحة، وكذلك تمويل البرامج الإنسانية في مناطق النزاع، فإن لهذه الموارد المضافة آثاراً مستمرة على قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على الحفاظ على نسبة سليمة للموارد الأساسية إلى غير الأساسية، كما أنها لم تكن بالمستوى المطرد الأساسي اللازم لهيكل حوكمة قوي، ولأداء الوظائف الحاسمة لخط الدفاع الثاني.

وإضافة إلى ذلك، أظهرت عمليات مراجعة الحسابات أن هناك افتقارا ذا صلة إلى تقييم الجدوى لتأثير الاضطلاع بأولويات جديدة على الهياكل الميدانية ومكاتب المقر. كما أن مطالب تكملة الموارد غير الأساسية يمكن أن تلقي عبئا أثقل من اللازم على الموارد الأساسية العادية المحدودة أصلا.

35 - وخلال عام 2021، لاحظت اللجنة فيما يخص الإدارة التأثير السلبي المستمر الأساسي الذي تحدثه الموارد الأساسية (العادية) الأقل من المتوقع علىوظيفتين رئيسيتين من وظائف الحوكمة، وهما إدارة الموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات (انظر الفرع باء أدناه)، مما يؤدي إلى صعوبات كبيرة للموظفين في تنفيذ الوظائف الأساسية لهذه العمليات.

36 - ولا تزال عمليات مراجعة حسابات وتقييمات المكاتب القطرية والإقليمية تبين أن محدودية الموارد لا تزال تؤثر أيضا على قدرة المكاتب القطرية على تحقيق الأهداف. ويزود الكثير من المكاتب بالأفراد في إطار طرائق قصيرة الأجل ذات معدل دوران مرتفع، مما يترتب عليه خسائر في الاحتفاظ بالمهارات/المواهب.

37 - ومما يزيد من تعقيد قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على معالجة هذه المسائل المتعلقة بالموارد هيكل الميزانية الذي وضع وقت إنشاء الهيئة، والذي قد لا يظهر احتياجات الهيئة أثناء تطورها.

38 - وتشير اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة إلى أن خطة عمل شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات لعام 2022 تتضمن استعراضا لصياغة الميزانية، وعمليات التخصيص لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتتطلع اللجنة إلى نتائج هذا الاستعراض. وستهتم اللجنة أيضا بالكيفية التي ستوفر بها الإجراءات الجديدة لاسترداد التكاليف، مثل تكاليف إدارة البرامج المباشرة، موارد إضافية إلى الموارد الأساسية المستخدمة إلى أقصى طاقتها بالفعل.

باء - ثقافة المساءلة والنظم وتأمين الموارد اللازمة للحوكمة الأساسية والتنفيذ

البرمجة الجديدة: جيل المساواة:

39 - في عام 2021، أجرت شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات استعراضا استشاريا لمبادرة "تسليط الضوء" التي تتبناها جميع مؤسسات الأمم المتحدة، وهي البرنامج المتعدد الوكالات الذي يركز على إنهاء العنف ضد المرأة. وتتصح اللجنة باستخدام الدروس المستفادة من هذا الجهد الاستشاري في مواصلة تطوير برامج ممكنة متعددة الشركاء في إطار مبادرة جيل المساواة. ويشمل ذلك، في البداية، تقييما قويا للجدوى بشأن الكيفية التي ستفد بها مبادرة جيل المساواة في الهيئة، وتأثيرها العام على الهيكل والعمليات الجارية في إطار الخطة الاستراتيجية الجديدة. وأبلغت لجنة الرقابة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مرات عدة بأن العديد من الدراسات وعمليات مراجعة الحسابات والتقييمات والتقديرات قد زودت الهيئة بأدلة على أنه، من دون تحليلات أولية للتأثير/القدرات، ومن دون فهم على نطاق الهيئة لأهداف ومتطلبات المبادرات الجديدة، بما في ذلك الفهم الواضح للمسؤولية عن الإنجاز، يرجح كثيرا ألا تتحقق الأهداف المنشودة، ويحتمل أن تتعرض الهيئة لآثار سلبية.

نظم الموارد البشرية

40 - تلقت اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة، تمشياً مع اختصاصاتها، إحاطة خاصة من شعبة الموارد البشرية في تموز/يوليه. وقد أُشير من قبل، (الفقرة 29 أعلاه) إلى شدة محدودية موارد هذه الشعبة، التي لا تسمح لها بالاضطلاع باستعراض الأخلاقيات وأدوار سياسة الأخلاقيات التي يُضطلع بها في وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وإن مستوى التوظيف في الموارد البشرية مقارنةً بموظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة هو أقل بكثير مما تمليه أفضل الممارسات، مما يؤثر سلباً أيضاً على الوظائف الأساسية مثل التدريب، وإدارة الوظائف، وإعداد سياسة مركزية للموارد البشرية والإشراف عليها.

41 - ورُوِّدَت لجنة الرقابة بمعلومات من شعبة الموارد البشرية تفيد بأن ما نسبته 65-70 في المائة من موظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة يعملون بعقود خدمات وغيرها من آليات الانتداب القصيرة الأجل المستخدمة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويرد ذكر للتأثير السلبي لطرائق التوظيف هذه في عدد من عمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية التي صدرت نتائجها في عام 2021. وأشار تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية المتعلق بميزانية هيئة الأمم المتحدة للمرأة لعام 2021 إلى قلق اللجنة الاستشارية المستمر إزاء النسبة المتزايدة من أفراد هيئة الأمم المتحدة للمرأة من غير الموظفين.

42 - وإضافة إلى ذلك، ففي عام 2021، أجرت شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات مراجعة لإدارة الخبراء الاستشاريين خلصت إلى تقييم مؤداه أنها "بحاجة إلى تحسين كبير"، وتضمنت إشارات إلى نقاط ضعف في الرقابة، وفي اتساق السياسات، ونظم الإبلاغ. وقد أدرجت توصيات مراجعة الحسابات في خطة عمل تقتض بعض البنود الاحتمالية، مثل إمكانية استخدام نظم وكالات الأمم المتحدة الأخرى لإدارة الخبراء الاستشاريين، والفوائد المحتملة من النظام الجديد للتخطيط المركزي للموارد لأغراض إدارة الموارد البشرية. وتوجه اللجنة نظر هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى أن إعطاء الأولوية في المستقبل لوظيفة متماسكة للموارد البشرية تزوّد بالمستوى الأساسي من الموارد أمر له أهمية قصوى لتقليل المخاطر التي تواجه تنظيم برامجها ومشاريعها.

نظم مكافحة الغش والمساءلة/تعزيز الحوكمة:

الاستجابات المشروطة لتوصيات المراجعة المتعلقة بمكافحة الغش:

43 - على نحو ما ذكر في الفقرة 29 أعلاه، أدى استعراض لبرنامج مكافحة الغش في هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى خمس توصيات ذات أولوية عليا. ومن شأن كلّ هذه الإجراءات الموصى بها أن ترفع مستوى النضج في هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتقلل من المخاطر التي تتعرض لها.

44 - وفي خطة عمل متفق عليها لتنفيذ التوصيات الواردة في هذه الدراسة، تُسند المسؤولية الأولية إلى لجنة استعراض سير الأعمال التي تعمل أيضاً بوصفها لجنة إدارة المخاطر. وستكون الخطوة الأولى للجنة استعراض سير الأعمال هي تعيين جهة قائمة على سير العمل المتعلقة بسياسة مكافحة الغش لتكون مسؤولة عن التفاصيل المتفق عليها في التوصيات. ومن المتوقع أيضاً أن تقوم اللجنة المذكورة بتأمين الموارد اللازمة للتنفيذ من خلال فريق القيادة التنفيذية. وستقوم الجهة القائمة على سير العمل بتنظيم الإجراءات المحددة وكسب الدعم لها على نطاق الهيئة، بما في ذلك تحديث سياسة مكافحة الغش.

45 - ويساور اللجنة القلق لترك هذه التوصية وأي جداول زمنية للتنفيذ للقرارات المقبلة للجنة استعراض سير الأعمال، دون التزامات محددة.

46 - وتدرك لجنة الرقابة أن العمليات جارية لتوفير مزيد من المعلومات عن الجهات المسؤولة المتفق عليها، وتوفير الموارد بموجب هذه التوصيات. وستطلب اللجنة، في مداولاتها المقبلة، مزيداً من التحديد بشأن الكيفية التي ستتناول بها هيئات الحوكمة، من قبيل لجنة استعراض سير الأعمال، والقيادة العليا للهيئة، النظر في التوصيات الواردة في التقرير.

الإجراءات الشاملة لإدارة الشكاوى:

47 - تتضمن توصيات أخرى ذات أولوية عالية في مراجعة الحسابات المتعلقة بمكافحة الغش جوانب للجدول الزمنية للتحقيقات أثارها اللجنة في الماضي. وأعربت اللجنة أيضاً عن شواغلها بشأن عمليات إدارة الادعاءات التي لا تؤدي إلى قيام مكتب خدمات الرقابة الداخلية بإجراء تحقيق.

48 - وتوجه لجنة الرقابة الانتباه مرة أخرى إلى التوصيات الخمس ذات الأولوية العالية الواردة في تقرير مكافحة الغش، ولا سيما التوصية رقم 10 التي تدعو إلى النظر بصورة منهجية في طبيعة الحالات الراهنة التي يستعان فيها بمصادر خارجية حالياً. وتدعو هذه التوصيات إلى النظر في الترتيبات الحالية في سياق الترتيبات البديلة والتكميلية الممكنة لفرز الشكاوى المبينة في إطار جديد للسياسة القانونية.

الالتزام المستمر بإطار المساءلة

49 - يتضمن الموجز التنفيذي لتقرير مكافحة الغش تقديراً بأن هيئة الأمم المتحدة للمرأة يمكن أن تصل إلى الحد الأدنى الأساسي اللازم من النضج المؤسسي لسياساتها المتعلقة بمكافحة الغش في غضون ثلاث سنوات من خلال قرارات تتصل بالاستثمار والحوكمة. والتقرير مكمل وداعم للتوصيات الواردة في تقارير شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات لأعوام سابقة، بما في ذلك نظام الإدارة المركزية للمخاطر. وكثيراً من توصيات السنوات السابقة لم يوفر لها بعدُ الموارد الكاملة. وهذا استمرار لنمط لا يزال يثير قلقاً لدى لجنة الرقابة - وهو عدم كفاية الاستثمار في الحوكمة، مما يؤدي إلى نقص الموارد في وظائف خط الدفاع الثاني، وببطء التقدم نحو عناصر إطار المساءلة.

جيم - البيانات المالية والنظم المالية

50 - استعرضت اللجنة مشروع البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. وتشيد اللجنة بهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتلقيها رأياً بدون تحفظ من مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة للسنة العاشرة على التوالي منذ إنشائها في عام 2010.

51 - وتلقت لجنة الرقابة بانتظام معلومات مستكملة من شعبة التنظيم والإدارة بشأن المسائل المتعلقة بالميزانية والمساءلة المالية، اتسمت بجودة عالية. وتلقت اللجنة تعليقات إيجابية من مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بشأن التعاون الذي حظي به من جانب وظيفة الشؤون المالية ومن جانب الإدارة في عملية استعراض البيانات المالية.

52 - وستهتم اللجنة بأن تعرف، في مداولاتها في العام المقبل، تفاصيل عن أثر نظام "كوانتم" الجديد على تكامل النظم المالية وتجانسها.

دال - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

53 - على نحو ما ورد في تقرير اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة لعام 2020، وافقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على الانضمام إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جهوده للاستعاضة عن نظام أطلس، وهو نظامه الخاص بالتخطيط المركزي للموارد الذي يستخدمه منذ فترة طويلة، والذي استخدمه أيضا عدد من الصناديق والبرامج، بنظام جديد تماما قائم على برنامج "أوراكل".

54 - وأحييت لجنة الرقابة علما، في كل اجتماع من اجتماعاتها، بالمواعيد الزمنية الشديدة الطموح للتنفيذ وبترتيبات التنفيذ والحوكمة. وتلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة عونا في هذا الجهد من خلال تقييم موجز لترتيبات الحوكمة وإدارة المخاطر لهذا المسعى، أجرته شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات في وقت سابق من هذا العام.

55 - الملاحظات:

(أ) تأثر تنفيذ النظام الجديد للتخطيط المركزي للموارد بقردين أساسيين، هما: ضرورة العمل مع النظام الذي اختاره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المسمى كوانتوم (Quantum)، والقيود المالية التي أثرت سلبا على القدرة على تضمين ميزات النطاق المعزز التي حددها موظفو هيئة الأمم المتحدة للمرأة على أنها ميزات مرغوب فيها.

(ب) تلاحظ لجنة الرقابة أنه بعد التأخيرات الأولية، اكتسب المشروع زخما تحت إشراف مدير معين للمشروع، ومن خلال الجهود المبذولة لإدارة مخاطر التنفيذ.

(ج) أبلغت لجنة الرقابة الهيئة بأن الإطلاق الناجح المقرر في منتصف عام 2022 لا يزال مرهونا بالنظر في الاحتياجات الكاملة من الموارد من أجل تنفيذ المشروع على الوجه الأمثل. ولا تزال القيود المالية المستمرة تؤثر على الكيفية التي تخصص بها الموارد للمشروع، مما يجعل بعض طلبات الموارد المتعلقة بوحدة المكاتب الميدانية والإدارية غير مستوفاة في مرحلة متأخرة جدا من هذا الجهد.

وتشير اللجنة إلى ضرورة بذل جهود قوية لإدارة التغيير من أجل استحداث أي نظام جديد للتخطيط المركزي للموارد، بما في ذلك التدريب، والتوجيه إلى طرق جديدة لإدارة إدخال البيانات، وعلاقات البيانات بعضها ببعض. وإضافة إلى ذلك، فمن المهم إدراج الصلات الخاصة بطائفة من نظم الإدارة القديمة، (بما في ذلك الإدارة القائمة على النتائج)، غير المدرجة في مجموعة نظم التخطيط المركزي للموارد، في الخطط القصيرة الأجل، وذلك من أجل استمرارية الحوكمة الشاملة، والحفاظ على التقدم المحرز في تلك النظم.

خامسا - خاتمة

56 - تواصل اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة دعم الجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالتعاون مع الجهات الشريكة داخل الأمم المتحدة وخارجها في تحقيق هدفها الاستراتيجيين ألا وهما النهوض بالمساواة بين الجنسين وتعزيز تمكين المرأة. وتحيط اللجنة علما بالخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة 2022-2025 والتزامها بتميز الهيئة مؤسسيا وتحولها المؤسسي في عقدها الثاني، باعتبار ذلك أساسا لتحقيق غاياتها العامة.

- 57 - وتلاحظ لجنة الرقابة كذلك الالتزام الوارد في الخطة الاستراتيجية بتعزيز إطار المساءلة والحوكمة في الهيئة، والبناء على النتائج المستخلصة من التقييمات وعمليات مراجعة الحسابات لتحقيق هذا الهدف، في ظل الأداء القائم على المبادئ. وتلاحظ اللجنة، على سبيل المثال، من بين مختلف الالتزامات بالعمل، الالتزام المستمر بتطوير أطر إدارة المخاطر والارتقاء بها إلى مستوى أعلى من النضج.
- 58 - وهذه الالتزامات هي خطوة إيجابية للهيئة، ومن المهم الوفاء بها بإجراءات ملموسة. ومع خروج الهيئة من القيود المرتبطة بجائحة كوفيد-19، تتصح اللجنة الإدارة بأن تجدد التركيز على تعزيز وظائف خط الدفاع الثاني التي لا تزال مواردها ناقصة، وأن يكون هناك تركيز متجدد من جانب أعلى مستوياتها على المساءلة وتحديد الأدوار الخاضعة للمساءلة.
- 59 - وعلى مدى عدة سنوات، اقترحت التقارير السنوية للجنة الرقابة أن تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على إنجاز بيان الرقابة الداخلية. وسيتطلب هذا البيان اهتماما مركزيا باستكمال الجهود المشار إليها أيضا في تقارير سابقة، من قبيل وضع تعاريف واضحة لأدوار المكاتب المركزية والإقليمية والفُطرية، وكذلك تعيين وتدريب الجهات المسؤولة القائمة على سير العمل للاضطلاع بمهام رئيسية. وستواصل اللجنة بذل الجهود لتعزيز هذه الأنواع من نظم الحوكمة القوية في هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2022.
- 60 - وتود اللجنة أن تشكر ستيفن بيكرت على أدائه لواجبات الأمانة للجنة في العام الماضي.

سادسا - المرفقات

ألف - عضوية اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة في عام 2022

بيانات عنه	اسم العضو
السيدة ميرري آن ويرش (الولايات المتحدة الأمريكية) الرئيسة الحالية للجنة.	
عضوة منذ آب/أغسطس 2016؛ تعمل لفترة ولاية ثانية تنتهي في 31 تموز/يوليه 2022	
عضوة منذ شباط/فبراير 2019؛ تعمل لفترة ولاية أولى تنتهي في شباط/فبراير 2022.	السيدة مي كيت وان (سنغافورة)
عضوة منذ شباط/فبراير 2019؛ تعمل لفترة ولاية أولى تنتهي في شباط/فبراير 2022.	السيدة عائشة بويي (السنغال)
عضوة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2019؛ تعمل لفترة ولاية أولى تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2022.	السيدة أماليا لو فاسو (إيطاليا)
عضو منذ تشرين الأول/أكتوبر 2019؛ يعمل لفترة ولاية أولى تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2022.	السيد روبرت لاهي (كندا)

باء - مواعيد اجتماعات اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة (لجنة الرقابة) التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لعام 2021

الاجتماع الأول للجنة الرقابة (عن طريق برنامج زوم)	15 و 16 آذار/مارس 2021
الاجتماع الثاني للجنة الرقابة (عن طريق برنامج زوم)	22 و 23 نيسان/أبريل 2021
مقابلة نهاية الخدمة للمديرة التنفيذية فومزيلي ملامبو - نغوكا (عن طريق برنامج زوم)	14 حزيران/يونيه 2021
الاجتماع الثالث للجنة الرقابة (عن طريق برنامج زوم)	26 و 27 تموز/يوليه 2021
الاجتماع الرابع للجنة الرقابة (عن طريق برنامج زوم)	13 و 14 تشرين الأول/أكتوبر 2021
الاجتماع الخامس للجنة الرقابة (عن طريق برنامج زوم)	2 و 3 كانون الأول/ديسمبر 2021
جلسة خاصة حول نتائج مراجعة حسابات الجهات الشريكة مع موظفين تابعين لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وعضوين من أعضاء اللجنة (عن طريق برنامج زوم)	6 كانون الأول/ديسمبر 2021